

الموارد البشرية

تعريف:

-الموارد البشرية: هي كل بشري يستهدف ايجاد منفعة ما اوزيادتها سواء كان جهداً عملياً او ذهنياً او فنيا او تربويا او اداريا او غيرها مما يقوم به الانسان ويحقق له منفعة خاصة به او للمجتمع ككل.

-وايضاً الموارد البشرية: هي التي تحول الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية ذات منفعة.

***الموارد البشرية تحول الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية ذات منفعة كيف؟**

الإنسان هو الغاية من ايجاد المنافع وزيادتها وهو الوسيلة لذلك، فهو ينتج الموارد الاقتصادية من الموارد الطبيعية لاستخدامها في انتاج السلع والخدمات التي يستهلكها.

***متى تعتبر الموارد البشرية موارد اقتصادية؟**

عندما تحقق منفعة بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وهي قابلة للتطوير والتنمية من خلال التعليم والتدريب.

ماهي الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالموارد البشرية؟

اعداد السكانوتوزيعاتهم من حيث المكان والنوع والعمر ومستوى التعليم

اعداد السكان في العالم:

تشير اغلب المصادر الى ان اعداد السكان في العالم كانت ثابتة لعدة ملايين من السنين تتزايد خلالها او تقل بنسبة ضئيلة اعتماداً على تقلبات المناخ والظواهر الطبيعية المختلفة والمجاعات والابئة والحروب.

الا انه مع بداية عام 1650م بدأت اعداد سكان العالم في التزايد السريع ولقد ادى ذلك التزايد المطرد لسكان العالم الى الخوف والاشفاق على كفاية الموارد المتاحة لإنتاج كميات من السلع المطلوبة لأعالتهم.

لم تكن هذه الزيادة السريعة والكبيرة في اعداد السكان متوازنة بين القارات، فلقد كانت اوروبا واسيا تتزايد بدرجة أكبر من باقي القارات بين عامي 1650-1950 ولكن امريكا فلقد بدأت زيادة عدد سكانها بعد عام 1850م بشكل كبير؛ بسبب الهجرة من اوروبا الى امريكا

*وتفسير هذا التزايد في اعداد السكان والتفاوت الزمني في حدوثه بالنسبة للقارات وضعت نظرية وتسمى "النظرية السكانية الانتقالية" وتقسم الى ثلاث مراحل:

- 1- المرحلة البدائية
- 2- المرحلة الانتقالية
- 3- المرحلة الاستقرارية

المرحلة البدائية:

تتميز بالتذبذب مستويات العيش للأفراد والجماعات، وايضاً الراحة والعيش السهل بسبب الاحوال المناخية الممطرة وبالتالي يتزايد اعدادهم.. لكن في المقابل تجور عليهم من وقت لآخر عوامل بيئية صعبة من الجفاف والابوئة والزلازل بالتالي يزيد اعداد الوفيات ... " نستج بالتالي انها مرحلة تتميز بكثرة المواليد واعداد الوفيات " (وبالتالي ركود وثبات في اعداد السكان)

المرحلة الانتقالية:

تتميز هذه المرحلة بمحاربة الامراض والسيطرة على جوانب الطبيعة مثل الفيضانات وزيادة انتاجها الزراعي وغيره من السلع والخدمات مما ادى الى زيادة اعداد المواليد او المحافظة على أعدادها العالمية كما كانت في المرحلة البدائية وتقليل عدد الوفيات بعكس ما كانت عليه المرحلة البدائية " لذا فان سكان اوروبا دون غيرها من القارات قد تزايدت بدرجة ملحوظة وتمر اغلب الدول النامية حالياً بهذه المرحلة مما يجعل اعداد سكانها تتزايد بصورة مطردة، مما يجعلها مسؤولة عما يسمى بالانفجار السكاني.

- متوسط عمر الفرد في المرحلة الانتقالية يزداد عن المرحلة البدائية؟

نتيجة لارتفاع مستويات الدخل وتوافر الغذاء والرعاية الصحية

المرحلة الاستقرارية:

مرحلة ثبات اعداد السكان او انخفاضهم ولكن لأسباب تختلف عن المرحلة البدائية، فأنها اعداد المواليد تقل لانخفاض الخصوبة بسبب ارتفاع سن الزواج وتحديد النسل وفي الجانب الاخر فان اعداد الوفيات تقل ايضاً بسبب ارتفاع الرعاية الصحية.. ومن خطورة هذا الوضع ان نسبة الشيوخ قد تفوق نسبة الشباب وتتم الدول الأوربية حالياً بهذه المرحلة حيث يقل النمو السكاني الذي قد يصل الى الصفر وربما سالب وخاصة في الدول الاسكندنافية وفرنسا حيث تزيد عدد الوفيات عن المواليد --> مما يقلل حجم القوى العاملة وبالتالي الاستعانة بالأيديالعاملة الوافدة للدول النامية.

أعداد السكان في العالم تعتمد أساساً على الظروف التي تؤثر على كل من معدلات المواليد والوفيات.

-ماذا يحدث إذا فاقت معدلات المواليد معدلات الوفيات؟
اعداد السكان سوف تزداد ويحدث كما حدث في المرحلة الانتقالية.

-المراحل الثلاث لها علاقة وثيقة بالدخل الوطني والفردى ، ففي الرحلة البدائية فإن دخل الفرد قليل جداً ثم يرتفع في المرحلة الانتقالية ويزداد أكثر في المرحلة الاستقرارية

معدل الزيادة السنوية في أعداد السكان في الدول النامية قليلة الدخل كان ٢,١٪ ثم انخفض الى ١,٨٪

-اما بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل فقد كان معدل الزيادة السنوية اعداد السكان ١,٨٪ ثم انخفض الى ١,٥٪

كما انخفض ايضاً في الدول النامية عالية الدخل من ١,٩٪ الى ١,٧٪ خلال الفترتين الاولى والثانية على التوالي

هذه الدول تمر بأي مرحلة من المراحل الثلاث؟ المرحلة الانتقالية .

-نلاحظ ايضاً أنه بالنسبة للدول الصناعية التي تعتمد على نظام السوق فهي اقل دول العالم بالنسبة لمعدل الزيادة في اعداد السكان ، وخاصة في الدول الأوربية حيث كانت ٠,٦٪ في الفترة الاولى وارتفعت الى ٠,٧٪ في الثانية

اي مرحلة قد وصلت اليه هذه الدول؟ مرحلة الاستقرار السكاني

وبصفة عامة يمكننا معرفة مما ذكرنا سابقاً ان الدول النامية تمر بالمرحلة الانتقالية وتسهم بالنصيب الأوفر الى زيادة اعداد السكان حالياً وفي المستقبل القريب. وذلك بسبب العوامل التالية التي حدثت فيها مؤخراً والتي قد حدثت سابقاً للدول المتقدمة وكان لها نفس التأثير الاقتصادي:

١ -التطور والتقدم التقني في مجال الإنتاج الزراعي الذي أدى الى رفع مستويات المعيشة والغذاء.

٢-التطور والتقدم التقني في مجال الطب الذي أدى الى انخفاض الأوبئة الفتاكة.

٣ -استخدام التقنية في الإنتاج الصناعي قد أسهم في انتاج المزيد من وسائل العيش المريحة وزاد دخل الفرد،وأثر تأثير غير مباشر فيزيادة اعداد المواليد وانخفاض اعداد الوفيات؟

انتشار التعليم العام وارتفاع المستوى الثقافي عبر المدارس ووسائل النشر الاجتماعي كالمذياع والصحف.

الهجرة الداخلية:

هي إعادة توزيع السكان لقطر او أي جزء منه ولكنه لا يؤثر على اعداد سكانه او سكان العالم.

الهجرة الجماعية:

- كما حدث في القرن الثامن عشر هجرات جماعية كثيرة وبأعداد غفيرة من اوروبا الى الأميركتين مما شكل سكانهما الحاليين على حساب سكانهما الاصيلين وهم الهنود الحمر.
- وفي القرن التاسع عشر هاجرت جموع غفيرة من انجلترا الى استراليا و نيوزلندا و جنوب افريقيا حيث كانت هذه المناطق من اهم المستعمرات البريطانية .

لماذا خفت حدة الهجرات الجماعية عبر الأقطار او القارات في قرننا الحالي؟

- ١ -نتيجة للقيود الكثيرة التي فرضتها الدول المستقبلية للمهاجرين
- ٢ -أسباب اقتصادية او سياسية او امنية او اجتماعية.

ما هي أخطر أنواع الهجرة؟

هجرة الموارد البشرية المؤهلة وهي ما تعرف بهجرة الأدمغة من الدول النامية الى الدول المتقدمة اقتصادياً، الامر الذي أفقد الأولى اهم مورد تحتاجه للنهضة والنمو. لان العوامل الطاردة في الدول التي تهاجر منها الموارد البشرية اقوى من العوامل الجاذبة في الدول التي تهاجر اليها الموارد البشرية في كثير من الحالات ولكن تضافر كل من عوامل الطرد وعوامل الجذب وتزامنها يزيد الحافز للهجرة بدرجة أكبر

-الدول النامية تعاني بصفة خاصة من نوع اخر من الهجرة ؟

هي الهجرة الداخلية التي تتجه من الريف الى المدن في القطر نفسه

متى تكون هذه الهجرة نافعة وضرورية؟

- ١-إذا أدت هجرة الموارد البشرية من الريف الى زيادة إنتاجية العمال الذين لم يهاجروا
- ٢ -وأدى انتقالها الى المدن الى سد عجز العمالة
- ٣ -رفع عائداتها ودخلها

ولكنها ايضاً أدت الهجرة هذي الى مضار؟

١- اذ انها أدت الى انخفاض الإنتاج الزراعي

٢- انتشار السكن العشوائي في المدن

٣- زيادة معدلات الجريمة وتلوث البيئة وزيادة الضغط على الخدمات العامة

٤- انتقال راس المال المستثمر من الريف الى المدن

-في المحصلة النهائية فإن الأوضاع تتردى في الريف والمدن معاً نتيجة لهذا النوع من الهجرة.

وللحد من هذه الهجرة فإن الحكومات في الدول النامية تتخذ اجراءات قانونية واداريه

ولكن لماذا الإجراءات الاقتصادية أكثر نجاحاً من القانونية والإدارية؟

لان سبب هذا النوع من الهجرة اصلاً اقتصادياً (انخفاض إنتاجية الفرد في الريف وارتفاعها في المدن نتيجة لتركيز الاستثمارات في المدن).

-كما ان بعض الحكومات في الدول النامية تتبع ما يعرف بسياسة تخفيض اسعار الطعام والتي تستهدف الى تخفيض تكاليف المعيشة على العمال والموظفين الذي يقطن اغلبهم في المدن الكبرى الذين يعتمدون على مراتبهم فقط خوفا من نفوذهم السياسي ، وتسعى الحكومات لاسترضائهم عن طريق وضع سقف اعلى على اسعار منتجات الريف لكي تنخفض اسعار الطعام لأهل المدن مما يقلل تكاليف معيشتهم. وهذا يؤدي الى تخفيض دخل اهل الريف وارتفاعه في المدن وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل من الريف الى المدينة .

وللحد من الهجرة:

١- الابتعاد عن السياسات التي تمنح ميزات لسكان المدن على حساب سكان الريف.

٢- تحسين شروط التبادل التجاري بين المدن والريف وزيادة الاستثمارات فيه .

ولكن هذا لا يعني العمل على إيقاف الهجرة الداخلية نهائية بل يجب ان تستمر طالما انها تسهم في تخصيص الموارد البشرية تخصيصاً امثل عبر المكان وتؤدي الى زيادة الدخل القومي، ولن يجب ان تتخذ هذه السياسات للحد منها عندما تصل درجة عكس ما ذكرنا.

أعداد السكان والطلب على الموارد :

-الطلب على الموارد الاقتصادية مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تستخدم في إنتاجها.

-ان الطلب على المزيد من السلع والخدمات يعتمد على التقدم التقني والعادات والتقاليد والمستوى التعليمي والخلفية الحضارية فضلا عن الدخل والقوة الشرائية والذوق والجنس والعمر.

وبمان الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم على الموارد الاقتصادية التي تستخدم في إنتاجها يساوي مجموع ما يطلبه الافراد فانا أعدادالسكان تعتبر المحدد الاساسي للطلب على السلع والخدمات. و(بافتراض ثبات المستوى التقني والعلم والمعرفة)،فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد التي تستخدم في إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات.

وهذه الزيادة في الطلب على الموارد تؤدي الى المزيد من تحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية اعتمادا على معدل الزيادة في أعداد السكان والتغير في المستوى التقني الذي يزيد العرض الاقتصادي للموارد.

-افتراض ثبات المستوى التقني مهم للغاية في هذه الحالة؟

لأن زيادة السكان يمكن الا تؤدي الى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية الأخرى إذا ارتفع المستوى التقني بحيث يمكن زيادة إنتاج السلع والخدمات بدون الحاجة الى مزيد من الارض والعمل.

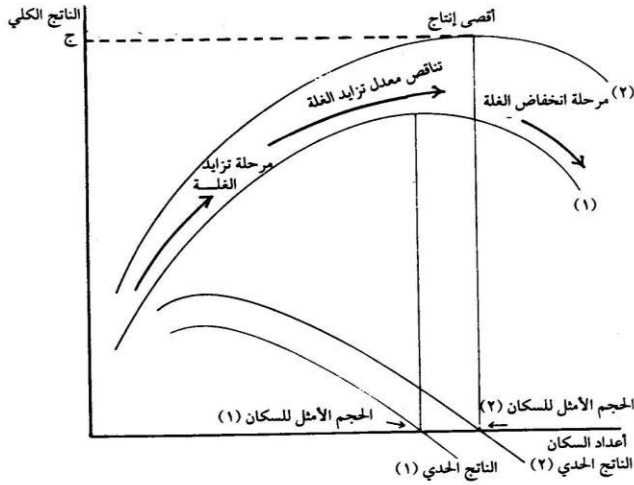
-ولقد أدت الدراسات التي تبحث في العلاقة بين أعداد السكان والطلب على الموارد الى البحث في كمية الموارد الاقتصادية ذات الاصل الطبيعي التي يمكن ان تواكب تزايد أعداد السكان وكيفية تحديد العدد الامثل للسكان في رقعة معينة من الارضولكن صعوبة مثل هذه الدراسات تكمن في اختلاف الموارد الطبيعية المتاحة كما ونوعا من الأراضىأخرى ومن بلد لآخر. كما ان نوعية السكان أي الموارد البشرية تختلف من حيث مستوى تعليمها وتدريبها وخبراتها ومن ثم إنتاجيتها، من مكان لآخر ومن وقت لآخر.ولكن يمكن القول بان رقعة معينة من الارض تستطيع ان تعول عددا معيناً من

السكان بمستوى معيشي فلذا زادت أعداد السكان فيها فلين مستوى المعيشة سينخفض وإذا قلت أعداد السكان فيها فلين الموارد ستكون فائضة عن احتياجات السكان.

-الوضع الذي تكتفي فيه الارض حاجات سكانها يسمى **(بالحجم الامثل للسكان)**

-الوضع الذي تزيد فيه أعداد السكان عن اعدادهم في الوضع الامثل يسمى **(باكتظاظ السكاني)** مما يجعله مكانا طاردا تزداد الهجرة منه.

-اما الوضع الاخير وهو الذي تكون فيه أعداد السكان أقل من أعدادهم في الوضع الامثل فيسمى **(قليل السكان)** مما يجعله منطقة جذب للهجرة وخاصة من المناطق المكتظة بالسكان لأنها مناطق طاردة .



الشكل (1) العلاقة بين أعداد السكان والإنتاج

الشكل (1) يمثل العلاقة بين أعداد السكان وإنتاجيتهم . ففي البداية تكون أعداد السكان قليلة بالنسبة للموارد الاقتصادية الأخرى. وبازدياد أعداد السكان وثبات الموارد الاقتصادية الأخرى يزداد الإنتاج بمعدل متزايد، وذلك نتيجة للتخصص في أداء الأعمال المختلفة مما يزيد فعالية العمل و إنتاجيته. ويستمر ذلك إلى أن نصل إلى نقطة يبدأ فيها تزايد الإنتاج بمعدل متناقص كلما تزايدت أعداد السكان. أي إن إنتاجية العامل الإضافي تصبح أقل من إنتاجية العامل الذي سبقه إلى أن يصل الإنتاج إلى الحد الأقصى وعند ذلك يكون عدد السكان مقارنا بالموارد الاقتصادية المتاحة قد وصل الحد الأمثل ، وبالتالي يكون نصيب الفرد من الناتج القومي قد وصل حده الأقصى . وبعد هذه المرحلة فإن أي زيادة في أعداد السكان تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الكلي حيث تصبح إنتاجية العامل الإضافي سالبة . ويعتقد الكثير من المهتمين بإنتاجية العمل في القطاع الزراعي

في الدول النامية، حيث يعتمد ٨٠٪ من السكان في معيشتهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة على هذا القطاع.

فان إنتاجية العمل في هذه الدول سالبة وأن أي تخفيض في الأيدي العاملة في هذا القطاع سيؤدي على زيادة الإنتاج الى ان تصل الانتاجية الحدية للعمل الى الصفر بمزيد من تخفيض الأيدي العاملة . وعند ذلك نصل الى نقطة أقصى انتاج والى الحد الأمثل من اعداد السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع.

ولكي تنطبق هذه النظرية المعتمدة على قانون تناقص الغلة يشترط:

١- ثبات حجم ونوعية كل الموارد غير البشرية

٢- ثبات المستوى التقني والعلم والمعرفة.

فإذا ازداد حجم الموارد غير بشرية وأمكن الحصول منها على المزيد من الموارد الاقتصادية وتغير المستوى التقني و مستوى العلم و المعرفة إلى الافضل، فإن الحجم الأمثل للسكان سيزداد اي منحى الانتاج سيرتفع إلى أعلى.

لتحديد العلاقة بين الموارد ذات الاصل الطبيعي وأعداد السكان ،كميا هنالك عدة معايير من أهمها الكثافة السكانية و الكثافة الزراعية و الكثافة الاقتصادية فضلاً عن متوسط دخل الفرد و متوسط استهلاك الفرد من الموارد الغذائي أو الطاقة .

1- الكثافة الحسابية (السكانية):

تقيس الكثافة متوسط أعداد السكان في الكيلو متر المربع من مساحة القطر الكلية ، وتسمى بالكثافة السكانية . وتحسب من خلال قسمة عدد السكان على مساحة القطر.

$$\text{الكثافة السكانية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{مساحة}}$$

وكلما ازدادت الكثافة السكانية قل نصيب الفرد من مساحة القطر.

العيوب:

- 1 - أن هذا المعيار ليس دقيقاً في التعبير عن الموارد المتاحة للفرد وذلك لأن حجم الموارد ونوعيتها لا تعتمد على المساحة فقط. فإنتاجية الأرض تعتمد بالإضافة إلى مساحتها على خصوبة تربتها ونوع و كمية المعادن الموجودة فيها فضل عن طقسها و مناخها و موقعها و مستوى التقنية و مقدار المعرفة والعلم بالنسبة للذين يستخدمونها. لذا فإنه من الممكن أن نجد بلداً قليل الكثافة السكانية ولكن سكانه أفقر من بلد آخر ذي كثافة سكانية عالية. فمثلاً، نجد أن الكثافة السكانية في أوروبا (٩٥ نسمة/كم^٢) من أعلى الكثافة السكانية في جميع القارات الأخرى، وفي أفريقيا أقل من بقية القارات (١١ نسمة/كم^٢)، ولكن بالرغم من ذلك فإن الفرد لأوروبي يتمتع بمستوى معيشي أعلى بكثير عما في بقية القارات بينما يعاني الفرد في أفريقيا من الفقر والجهل والمرض. وهذا يجعل الكثافة السكانية عاجزة عن التعبير عن كمية الموارد المتاحة للفرد.
- 2 - وهذا المعيار أيضاً لا يكفي حتى للمقارنة بين الموارد المتاحة في القطر نفسه في فترات زمنية مختلفة و ذلك لأن مساحة القطر ثابتة إلا أن غلة الأرض قد تختلف من وقت لآخر باكتشاف المزيد من الموارد الحيوية أو انحسار بعضها.
- 3 - كما أنه قد يتغير بتغير المستوى التقني و مقدار العلم و المعرفة. فقد كانت بعض الدول الصحراوية كدول مجلس التعاون الخليجية العربية قليلة الإنتاج والدخل ولكن بعد ان اكتشف في صحرائها البترول ازداد دخلها بقدر ملحوظ واصبح الفرد فيها يتمتع بدخل اعلى بكثير مما كان عليه في السابق بل اصبح اغنى من وصفائه في الكثير من دول العالم

2- الكثافة الزراعية

وهي التي تحدد عدد الافراد في الكيلو متر المربع من الارض المزروعة، وتحسب من خلال قسمة عدد السكان على المساحة المزروعة .

$$\text{الكثافة الزراعية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{المساحة المزروعة}}$$

لكن هذا المعيار أيضا لا يكفي لتحديد العلاقة بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية بالدقة المطلوبة وإن كان افضل من سابقه.

العيوب:

1 - يعتمد على قطاع واحد وهو القطاع الزراعي.

ففي بعض الاقطار نجد أن هذا القطاع لا يسهم إلا بنسبة قليلة في الناتج القومي، بينما يشغل حيزا من مساحة القطر أكبر من المساحات التي تشغلها كل القطاعات الاقتصادية الأخرى مجتمعة.

2 - إنتاجية الارض الزراعية تختلف من قطر لآخر ولا تعتمد كلياً على المساحات المزروعة فقط وإنما تعتمد بإضافة إلى ذلك على المناخ والطقس ومستوى التقنية وإدارة والتنظيم .

وهناك معيار آخر يتعلق بالقطاع الزراعي وهو النسبة المئوية لعدد المزارعين من مجموع السكان، ويحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المزارعين لمجموع السكان} = \frac{\text{عدد المزارعين}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت إنتاجية المزارع قليلة وكلما كانت نسبة السكان الذين يعملون لإطعام الآخرين كبيرة كانت إنتاجية القطاعات الأخرى قليلة. وذلك لأن ارتفاع

نسبة المزارعين لمجموع السكان لا تدل على ان أغلب العمل مستخدم في الزراعة
فإن أغلب الموارد الأخرى أيضا مستخدمة في هذا القطاع

ولقد أصبحت نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالي أعداد السكان معيارا لدرجة النمو
الاقتصادي. وكلما ارتفعت هذه النسبة في قطر ما صنف كدول نامية وكلما انخفضت
صنف القطر كدولة متقدمة اقتصاديا، مع بعض استثناءات

الكثافة الاقتصادية :

لتفادي جوانب القصور المرتبطة بالكثافة الحسابية، والتي تأخذ في الاعتبار كل مساحة
القطر . من الأفضل استخدام مجموع المساحة المستغلة في جميع القطاعات الاقتصادية
وهي الزراعة والصناعة والخدمات، للحصول على الكثافة الاقتصادية، والتي تحسب
كالتالي :

عدد اقتصكانيا

مجموع المساحات المستغلة

الكثافة الاقتصادية :

وبالرغم من ان هذه الكثافة أكثر دقة في التعبير عن العلاقة بين الموارد البشرية
والموارد الاقتصادية، فهي لا تخلو من بعض القصور أيضا . ومن ذلك ان إنتاجية
القطاعات الاقتصادية المختلفة قد لا تعتمد كثيرا على مساحة الأراضي المستخدمة فيها.

بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لحساب هذه الكثافة بالدقة
المطلوبة وذلك لأنها تتطلب الحصول على جميع المساحات المزروعة ومساحات
المصانع ومرفقاتها ومساحات الأراضي المستخدمة للسكن والترفيه والخدمات وما الى
ذلك . كما ان بعض الأنشطة الاقتصادية تتداخل فيما يتعلق باستخدامها للأرض . مما
يزيد عملية الحصول على البيانات اللازمة بالدقة المطلوبة صعوبة وتعقيدا .

إن الاعتماد على مساحة الأرض سواء استخدمت كل مساحة القطر أو المساحات
المزروعة أو مساحات جميع القطاعات الاقتصادية، ليؤدي إلى تحديد دقيق للعلاقة
الفعلية بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية، لان العلاقة بين الإنتاج والدخل من جهة

ومساحة الأرض من جهة أخرى غير ثابتة، وإنما تعتمد على متغيرات كثيرة أخرى منها :

- 1-خصوبة الارض
- 2 -الموقع
- 3 -المناخ
- 4 -مستويات التقنية
- 5 -العلم
- 6 -المعرفة

نصيب الفرد من الدخل الوطني :

يتم تحديد هذا المعيار بالحصول على قيمة المنتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة لكي تتحصل على الدخل الوطني ثم نقسمه على عدد السكان للحصول على نصيب الفرد من إجمالي ذلك الدخل .

$$\text{نصيب الفرد من الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

من عيوب هذا المعيار انه لا يعطي فكرة واضحة عن توزيع الدخل الوطني لأنه يقيس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي قد يكون اغلبه من نصيب فئة قليلة من السكان .

نصيب الفرد في بعض الأقطار عام 1994 :

رواندا : التي بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها حوالي 80 دولار للفرد في العام، وهو اقل رقم في العالم

سويسرا : التي بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها 37930 دولار في ذلك العام، وهو اعلي رقم في العالم

يرجع سبب هذا المفارقات الى ارتفاع مستوى التقدم الاقتصادي والتقني والمعرفي والاستقرار السياسي في سويسرا , والتخلف الاقتصادي والتقني والمعرفي في رواندا الي تميزت بعدم الاستقرار السياسي والحروب الاهلية في السنوات الاخيرة .

إن الفرق في نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول النامية قليلة الدخل من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى كبيرة للغاية، إن الفرق يتزايد بمرور الزمن لأن نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول الصناعية يتزايد بمعدل اكبر من تزايد في الدول النامية، ومن أهم أسباب ذلك :

- 1 -نوعية الموارد الطبيعية وسهولة تحويلها إلى موارد اقتصاديه
- 2 - ارتفاع إنتاجية الموارد البشرية في الدول الصناعية
- 3 - مستويات التقنية الرفيعة التي تستخدمها
- 4 -شروط التبادل التجاري بين هاتين المجموعتين من دول العالم التي تميل دائما لمصلحة الدول الصناعية عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي تتميز بها الدول النامية الأقل دخلا، بأكثر من غيرها

مما يزيد القلق على الوضع الاقتصادي بالنسبة للفرد في الدول النامية قليلة الدخل وازدياد إعداد سكانها

ومن ذلك يتضح أن علة الدول النامية قليلة الدخل لا تكمن في زيادة أعداد سكانها لأنه بالرغم من تزايدهم فقد ازداد نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالرغم من انخفاض نسبة الزيادة في سكان الدول الأكثر دخلا فقد انخفضت نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الدخل. وإنما تكمن علل الدول النامية في كيفية زيادة المنفعة من مواردها الطبيعية وذلك بزيادة إنتاجية مواردها البشرية، وتنميتها وتطويرها بالتعليم والتدريب والتثقيف وبحسن الإدارة .